النزاع المالي: قراءة في جذور وتطور النزاع على ضوء حقيقة وجودة التدخل العسكري الفرنسي

The Mali's conflict: a reading of the roots and development of the conflict in light of the reality and quality of the French military intervention

وداد مريمش*
جامعة جيجل – الجزائر
widad.mereimeche@univ-jijel.dz

عبد الرفيق كشوط
جامعة جيجل – الجزائر
abderrafik.kechout@univ-jijel.dz

تاريخ الارسال:2022/09/30 تاريخ القبول: 2022/11/27 تاريخ النشر: 2022/12/31

ملخص:

أثارت أزمة مالي وتطوراتها قلقا كبيرا بين أوساط المجتمع الدولي، والذي أدى بدوره إلى سلسلة من الاجراءات من أجل حل الأزمة وتحقيق الأمن والسلم في المنطقة والتي تبرز من خلال أدوار الفاعلين الداخليين والخارجيين وتحديدا الدور الفرنسي في مالي وبحث مدى قدرته على وصف التدخل العسكري بأنه يهدف إلى بناء الدولة وتقوية مؤسساتها الامنية ومدى جودة هذا التدخل وحقيقته وبعده عن المصالح الاستراتيجية لفرنسا.

كلمات مفتاحية: مالي. الرهانات الأمنية. التدخل العسكري الفرنسي. الأزمة في مالي.

Abstract:

The Mali's crisis and it's developments aroused great concern among the international community, with in turn led to a series of measures in other to solve the crisis and achieve security and peace in the region which as strategic players, specifically the French role in rebuilding the military institution in Mali in line with its geopolitical interest, and the quality of the links that France builds with political decision making in African countries.

Keywords: Mali. security issues. French military intervention. The Crisis in Mali .

*المؤلف المرسل: مخبر العلوم السياسية الجديدة

مقدمة

شكلت الأزمة المالية الأخيرة حلقة أخرى من النزاعات في القارة الإفريقية، حيث تعتبر مالي إحدى أكبر الدول مساحة في غرب إفريقيا، ذلك أن الصحراء الكبرى التي تضم كل من النيجر، بوركينا فاسو، موريتانيا، ومالي من أكثر المساحات الصحراوية شساعة، ولعله الأمر الذي ساهم في عجز دولها على ضبط الامن والاستقرار فيها، ما أنتج بدوره تفاقما مستعصيا للأزمات الامنية المتكررة ذات الطابع الاثني والعرقي، ومن ضمن هذه الأزمات ما تشهده مالي منذ سنة 2012 حينما اندلع النزاع بين حكومة باماكو والمتمردين الطوارق والجماعات المسلحة، لتكون بذلك هذه الأزمة من بين أكثر الازمات تشابكا وتعقدا سواء من حيث الأهداف أو من حيث الطبيعة. لقد فتحت هذه الأزمة المجال أمام العديد من الرهانات الأمنية كان أولها التدخل الخارجي من أطراف بعيدة عن الجوار المالي وهو ما زاد من تفاقم الازمة واستمرارها، خاصة وأن هذه الاطراف تعبر عن مصالحها أكثر مما يحتاجه الشعب والدولة المالية، وقد كان التدخل الفرنسي أهم التدخلات الخارجية في مالي، إذ عبرت من خلاله فرنسا عزمها على تقديم حلول تعجل بجعل مالي والمنطقة أكثر استقرارا وأمنا.

في ظل هذه المعطيات، تبرز أهمية هذا المقال من خلال البحث في حقيقة التدخل والدور الفرنسي في مالي، ومدى استجابته لتطلعات مالي كدولة منهكة بالنزاعات، كما تبرز هذه الاهمية أيضا في محاولة بحث جذور الازمة وتطوراتها منذ سنة 2012. إضافة لكل ذلك، يعد العمل على تفكيك أثار التدخل الفرنسي على الداخل المالي وعلى المنطقة باعتبارها على تماس مباشر لما يجري داخليا أهمية أخرى للدراسة.

ولأن سعي فرنسا الدائم والمستمر للحفاظ على مكانتها التقليدية بالقارة الإفريقية عموما، وفي شمال مالي خصوصا، لم يعد شيئا خفيا، خاصة منذ التدخل العسكري مطلع سنة 2013، الذي تم في مناخ تسيطر عليه المصلحة القومية والتنافس الأجنبي الدولي على مناطق النفوذ، ومع تفاقم الازمة الامنية في مالي خلال السنوات الأخيرة سنة 2013، لعله من المجدي أكاديميا طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن فهم وتبصر النزاع المالي في إطار دواعي وأهداف التدخل العسكري الفرنسي؟

ومن صميم هذه الإشكالية، تم اشتقاق الأسئلة الفرعية التالية:

- فيما تكمن تجليات وتطورات وأبعاد الأزمة في مالي منذ سنة 2012؟
- كيف يمكن قراءة أهداف فرنسا على ضوء تدخلها في مالي؟
- هل تملك فرنسا الآليات الكافية لمواجهة مختلف الرهانات الأمنية المعيقة للسلام في مالي؟

وكإجابة مبدئية على الإشكالية المطروحة تم تقديم الفرضيتين التاليتين:

– يقتضي فهم الازمة المالية تقديم توضيح لدواعي وأهداف التدخل العسكري الفرنسي في مالي.

– فهم وتفسير التدخل الفرنسي في مالي يقوم على البحث في كنه وحقيقة ومحددات الدور الذي تلعبه فرنسا في المنطقة ككل.

وقصد تأطير هذا الدراسة منهجيا، تم تقسيمها إلى أربعة محاور، تم تخصيص أولها للبحث في بوادر وتطور مسارات الأزمة المالية. أما المحور الثاني فقد تم فيه تناول أطراف النزاع والفاعلين الأساسيين في المنطقة، وأما المحور الثالث فقد تم تخصيصه لبحث العوامل الداخلية والإقليمية المغذية للنزاع المالي، في حين تم تخصيص المحور الرابع لمناقشة دواعي التدخل الفرنسي في مالي بين المصالح والاستراتيجيات.

أولا: الرهانات الأمنية في مالي: دراسة في بوادر وتطور مسارات الأزمة

1. التدخل والأمن: ضبط المفهومين

قبل الحديث عن خصوصية النزاع في مالي، من الضروري إزالة اللبس عن مفهومي "التدخل" و"الأمن" باعتبارهما مفهومين مركزيين في هذا المقال. بالنسبة لمفهوم "التدخل"، يعرفه جوزيف ناي Joseph Ney بأنه "بمعناه الواسع هو تلك الممارسات الخارجية التي تؤثر في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ذات سيادة، اما التدخل بمعناه الضيق فهو يعني التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى". وأما "الأمن"، فلعل أهم وأوسع تعريف له هو ذلك الذي قدمه باري بوزان Barry Buzan في كتابه الناس والدول والخوف الصادر سنة 1991، إذ يصفه بـ " عدم وجود تهديد" بمعنى التحرر النسبي من الخوف والقدرة على مقاومة العدوات الخارجي، والعمل على التحرر من التهديدات الضارة، وعلى حد قول "باري بوزان" عدم تعرض حرية الدول للتهديد[1]. وبكلمات أخرى، يعرف "أرنولد ويفر" الأمن بأنه "في مفهومه الموضوعي هو غياب أي تهديد يلحق بقيم الدولة المحورية." [2]

2. مالي: لمحة موجزة

قبل الحديث عن تطورات الأزمة نجد من الضروري تقديم لمحة موجزة عن دولة مالي من حيث أنها تحتل موقعا استراتيجيا هاما كما تقدر مساحتها بحوالي 1.241.000كلم2 ويبلغ عدد سكانها 14.5 مليون نسمة وتمتاز بتنوع أنثروبولوجي شديد بها مجموعة أقاليم منها إقليم أزواد[3]الذي تبلغ مساحته 822000 كلم 2ويقطنه حوالي 1 مليون نسمة من قبائل الطوارق والعرب، نالت استقلالها عن فرنسا سنة 1960[4]، كما تضم العديد من الإثنيات والعرقيات المختلفة أكبرها إثنية الماندينغ المسيطرة على الحكم لفترات طويلة مما انتج حالة عدم الانتماء لدى الطوارق نظرا للتهميش الذي مارسته الحكومات المتعاقبة على الحكم في حقهم، مما ولد النزاع الحالي كنتيجة لعدم مشاركة الطوائف والاثنيات الاخرى في الحكم.

كما عانت عقود من الجفاف والغزو والحروب الاهلية وعدم الاستقرار السياسي المتكرر ر حيث يعيش 64% تحت خط الفقر إضافة الى المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المحبطة والتي تتفاقم سببها ان البلاد تعتمد على تعدين الدهب والصادرات الزراعية.

في حين تتعرض مالي باستمرار لتهديدات غير مباشرة من دول الجوار مع حدود طويلة وسهلة الاختراق مما زاد من تفاقم ظاهرة الإرهاب العابر للحدود والجريمة المنظمة وغيرها[5].

3. النزاع المالي: الجذور والتطورات

تعود قضية الطوارق إلى الحقبة الاستعمارية، إذ أن الحدود الجغرافية التي رسمتها فرنسا سنة 1895، لم تراعي التنوع العرقي والتجانس بين السكان، حيث اتبعت معيار أساسي في التقسيم يعتمد على الثروات الطبيعية التي تمتلكها كل مستعمرة من المستعمرات في غرب إفريقيا، وبهذا وجد الطوارق أنفسهم مقسمون بين خمس دول هي كل من الجزائر، ليبيا، النيجر، بوركينافاسو، ومالي، الامر الذي جعلهم يقومون بعدة ثورات أهمها ما كان في سنة 1916 ردا على فرنسا التي وعدتهم بمنحهم منطقة خاصة بهم تسمى أزواد.[6]

وبعد استقلال مالي سنة 1960 لم تتوقف ثورات الطوارق من أجل الحكم الذاتي وعرفت ثورتهم بـ A fellaga والتي قوبلت بالرفض من قبل حكومة كايتا وقوبل هذا الرفض بضربات حاسمة مجهزة بأسلحة سوفياتية وتم وضعها تحت إدارة عسكرية نهاية 1964 وبسبب قساوة الظروف فر العديد منهم إلى الدول المجاورة ليبيا، الجزائر، وموريتانيا.

لتعاد ثوراتهم مجددا بعد ثلاثة عقود من نتيجة عدم التزام الحكومات بتنفيذه الاتفاقيات المبرمة واستمرار عزل الطوارق في صحراء شمال مالي سنة 1990 من خلال جبهتين هما: الجبهة الشعبية لتحرير أزواد والجبهة العربية الإسلامية للأزواد وبدأ التمرد بالهجوم على الماليين من غير الطوارق في الحدود الجنوبية من مناطق الطوارق.[7]

وكان نتيجة لتفاقم الوضع الامني في مالي وأثاره على دول الجوار كالجزائر أن تدخلت هذه الاخيرة عبر العديد من الجولات الدبلوماسية قدمت من خلالها دعما سياسيا جسد في الوساطة التي سعت من خلالها إيجاد حل لمشكلة الأزواد منذ 1991 محتضنة العديد من اللقاءات حتى جانفي 1994، الذي توج بالإعلان الرسمي عن انتهاء النزاع في شمال مالي في 26 مارس 1996.

غير أن هذا الاتفاق لم يكن كافيا لإنهاء النزاع حيث عاود من جديد في سنة 2006 من خلال ما قامت به فصائل الطوارق وهجومها على ثكنة عسكرية في كيدال مطالبين بالحكم الذاتي والمزيد من المشاريع التنموية من الرئيس "أمادو تومانى" الذي وصل إلى السلطة في 2002، لينتهي هذا التمرد بتوقيع اتفاق سلام من الحكومة المالية والتحالف الديمقراطي في الجزائر ونص على استعادة الأمن وتنمية منطقة كيدال.

وفي عام 2007 حدث تمرد جديد في كيدال بشمال شرقي مالي وأغادير بشمال النيجر استمر حتى 2009، حيث رفضا المتمردين اتفاق السلام الموقع بالجزائر عام 2006.

وفي عام 2009 نجحت القوات المالية في تفكيك قواعد المتمردين الطوارق في الشمال وتم توقيع اتفاق سلام بوساطة ليبية لينتهي التمرد الذي بدأ في سنة 2007، بتسليم المتمردين أسلحتهم إلى الحكومة المركزية.

ما تجدر الاشارة له أن مالي كدولة حديثة لم تفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فقط بل فشلت حتى في دمج مواطنيها في إطار الهوية الواحدة أساسها المواطنة، لتتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية[8]، ما زاد في تعقيد الانسجام داخل المجتمع وزعزعة الاستقرار الداخلي أثر هو الاخر على الاطراف الخارجية لحل الأزمة. كما يمكن القول إن كل هذه العوامل بالإضافة إلى الشعور المستمر باستقالة مؤسسات الدولة وعدم مصداقية السلطات المحلية، وغياب الارادة السياسية لحل الازمة قد عمق من حدة عدم الانتماء وجعل مسألة الطوارق واحدة من بين أهم النزاعات المستعصية في.[9]ومما زاد من تطور الأزمة في سنة 2012 ضعف التنمية في الشمال والافتقار الى الاستقلال السياسي غير أن الأمر الذي دفع بحركة تحرير أزواد لحمل السلاح مجددا ضد الحكومة المركزية. [10]غير أن وجه الاختلاف في هذا التمرد عما سبقه نوجزه فيما يلي:

أن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طارقيه وطنية ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة والتي استفادت من السلاح بعد تفكك نظام القذافي في ليبيا.

جميع اتفاقيات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية وكانت برعاية دول مجاورة كالجزائر قد استنفذت إمكاناتها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تطرح أي مبادرات لاتفاقيات بين طرفي النزاع، فالوساطة التي قامت بها مثلا المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا جاءت متأخرة وأن العناصر الفاعلة في التمرد الجديد مختلفة عن الفاعلين في حركات التمرد السابقة.

أن حركة التمرد هذه جرت في ظل ظروف قاسية على الحكومة المالية ففي مارس 2012 خرجت مظاهرات منددة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش أطاحت بالرئيس أمادو توماني توري وأصبح الوضع صراع على السلطة في ظل توازن قوى هش بين النخب السياسية والمدنية وبين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة. [11]

ثانيا: أطراف النزاع والفاعلين الاساسيين في المنطقة

إن ما زاد في تعقيد هذا النوع من النزاعات هو تعدد أطرافها وتناقضاتهم فيما تعلق بالمطالب المادية والقيمية وعليه يمكن تصنيف أطراف النزاع في مالي إلى طرفين أساسيين:

أحداهما السلطة المركزية في باماكو وثانيهما الأطراف المتعددة في منطقة أزواد في شمال مالي والهويات المختلفة كالترقية والعربية الافريقية، حيث تبرز ظاهرة الصراع بين الأطراف المتنازعة في الشمال وفيما بينها

حول من يحتكر التمثيل الشرعي للمطالب السياسية والاجتماعية في مواجهة السلطة المركزية في باماكو وهي تتوزع على ستة تنظيمات تتمتع بالهشاشة ونذكرها: الحركة العربية الأزواد، التنسيقية لشعب الأزواد، التنسيقية للحركات والجهات القومية للمقاومة، الحركة الوطنية لتحرير الأزواد، المجلس الأعلى لوحدة الزواد، تحالف الشعب من أجل الأزواد.[12]

ويضاف إلى الحركات الأز وادية في شمال مالي الجماعات الإرهابية ذات الارتباطات الإقليمية والدولية والتي تحاول فرض إرادتها في المنطقة على غرار القاعدة ببلاد المغرب الاسلامي وغيرها [13]

ثالثا: العوامل الداخلية والإقليمية المغذية للنزاع المالي

تعتبر الازمة في مالي معقدة جدا بسبب تظافر مجموعة من العوامل الداخلية والاقليمية المتعددة الابعاد والذي يهدد امن دولة مالي الا ان الازمة تلقي بظلالها عللا الدول المجاورة وعدد دول في الساحل ليست بمنأى عن تأثيراتها وهو ما سنتطرق اليه في التحليل.

1. العوامل الداخلية

تعتبر الدولة كيان ينشأ في الغالب نتيجة عوامل داخلية وتطور طبيعي للصراع حول المصالح بين قوى المجتمع وفئاته المختلفة، لكن الدولة في إفريقيا تشهد اختلالات جوهرية تعود بالأساس إلى الطريقة التي نشأت بها، وقد كان الاستعمار واحد من بين الاسباب التي أدت إلى نشوء الكثير من الدول في القارة الإفريقية خدمة لمصالح القوى المستعمرة.

لهذا فقد عمد المستعمر الأوروبي نقل تجربته ومفهومه للدولة نقلا سطحيا لتشكل الدولة الحديثة محاولا تجسيدها في إفريقيا، وذلك عبر تكوين نخب سياسية ومحلية تتبع نهجه وفق مصالحه الخاصة دون مراعاة التركيبة الإثنية والعرقية والدينية والقبلية المعقدة[14]، ويظهر ذلك من خلال نوعية الحكم والنخب الحاكمة، حيث تسيطر نخب معينة على الحكم في معظم الدول الإفريقية، بالإضافة إلى التنوع الأنثربولوجي الذي ولد تجمعات وفئات سكانية غير متجانسة اجتماعيا وعرقيا، حيث جمعت بطريقة قسرية من قبل المستعمر الأوروبي في دولة واحدة مع انخفاض مؤشرات التنمية وغياب العدالة الاجتماعية، كل هذا نتاج لسياسة استعمارية تراعي بشكل أساس المصالح الاستعمارية دون مراعاة لخصوصية المجتمعات الافريقية في بناء الدولة، وهو ما أثر على التجانس بين مكوناتها المجتمعية. [15]

يضاف لهذا الصراعات والأزمات الناتجة عن طريقة الحصول على الحكم أو ممارسته إذ تعد الانقلابات واحدة من بين أهم الوسائل للوصول للحكم في افريقيا بما فيها مالي، كما تعد الصراعات العرقية هي الاخرى من مظاهر فشل الدولة كما هو الحال بالنسبة لحالة الطوارق في شمال مالي.

غياب الدولة ساهم في تفعيل دور الارهابيين لكسب السكان من خلال التكفل بانشغالاتهم ومشاكلهم مستغلين في ذلك التدهور المعيشي والفقر[16] .

أما على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي فتعاني دولة مالي من تدهور للأوضاع وسوء الخدمات الاجتماعية، وافتقارها للبنية التحتية والتنمية وإلى معطيات الدولة الحديثة وحسب ما تحتويه من معايير ضعف وفشل وغير مستقرة سياسيا بالاضافة الى التمردات والانقلابات العسكرية ما حدث في الستينات ثم جاء بعدها تمرد 1991،ثم تمرد 2006 ولآخرها تمرد 2012. وحاليا تعاني من فقدان السيطرة على مناطقها في الشمال لذلك اضحت هذه المناطق ملاذا امنا للجماعات الارهابية والجريمة المنظمة وتجارة الاسلحة والمخدرات وتمركز الحركات المسلحة وفي هذا الاطار على سبيل الذكر وليس الحصر عجزها عن اداء وظيفتها الكلية في حماية مواطنيها ،كل هذه العوامل مجتمعة جعلت منها مستودعا لمختلف التهديدات الأمنية الجديدة تؤثر على الأمن الإقليمي لدول الجوار حيث تشير الدراسات انه 80 % من تكاليف الفشل تحمله الدول المجاورة لها[17] .

2. العوامل الإقليمية

مع موجة ما عرف بثورات الربيع العربي مطلع 2011، التي أدت إلى إحداث مجموعة من التحولات السياسية البنيوية في العديد من الدول العربية والتي صاحبتها جملة من الاحتجاجات في الكثير من المناطق العربية ،مثلا ليبيا تعتبر ذات طابع مختلف في تجفيف تام قد اصاب جميع مؤسسات الدولة خلال فترة حكم العقيد القذافي التي عرفت بثورة 17 فيفري 2011 وما اسفر عليه من تدخلات خارجية غربية الى جانب غياب جيش ليبي نظامي ،حيث أخذ طابعا أكثر عنفا في ظل انتشار الفوضى، وغياب مؤسسة عسكرية قادرة على ضبط التفاعلات الداخلية، الى جانب الامر الذي زاد من مفاقمة النزاع في مالي التي كانت انعكاسا مباشرا للتدخل العسكري في ليبيا بسبب التدفقات الهائلة للطوارق والمليشيات المقاتلة الذين كانوا يحملون السلاح وينشطون الى جانب جيش العقيد معمر القذافي وعودتهم الى شمال مالي محملين بكل أنواع الأسلحة[18] .

كما شكلوا حركة وطنية لتحرير ازواد 2011 كمنصة سياسية وعسكرية لمواصلة كفاحهم من اجل الحكم الذاتي فالمقاتلون في الحركة الوطنية لتحرير ازواد مدربون جيدا والتي هزمت القوات الحكومية في مارس 2012، واعلنت شمال مالي دولة ازواد المستقلة.

لطالما كانت تمردات الطوارق في الشمال معقدة بسبب الارتباط والمشاركة مع الجماعات الجهادية الاسلامية وحيازة هاته الجماعات على السلاح خاصة الأسلحة الثقيلة كالصواريخ المحمولة[19]، مما زاد في تطوير ترسانتها العسكرية، وتفوقها على السلطات الامنية في مالي، والذي ادى الى ظهور العديد من التهديدات الامنية كالجماعات الارهابية والتي بدورها هاته الاخيرة استفادت من الفوضى وضعف الرقابة على الحدود كل هذا أثر بوضوح على المصالح الغربية وحلفائها.[20]وتتبعا للشرح اصبحت مالي ملاذا امنا لمجموعات متنوعة من الجهاديين المسلحين بقيادة القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي هاته الجماعات منظمة من قبل مؤسسات اجرامية

معقدة تنطوي على الاتجار بالبشر والاسلحة وغيرها جعلت من هاته المشاريع الاجرامية فرصتها الاقتصادية المربحة في مالي والساحل[21].وشمال افريقيا والذي انجر عنه توقيع مالي اتفاقيات عسكرية وامنية ثنائية وتشكيل قيادة مشتركة لمكافحة الارهاب بين 2009و 2010 مع النيجر والجزائر وموريتانيا لمعالجة التطرف الاسلامي في المنطقة .

رابعا: دواعي التدخل الفرنسي في مالي بين المصالح والاستراتيجيات

التدخل الفرنسي في مالي له من المسوغات ما يكفي من وجهة النظر الفرنسية خاصة وأن الرهانات الأمنية في مالي متعددة ومتجددة لها تأثيرات سلبية على المصالح الحيوية الفرنسية ليس في ما لي فقط بل في منطقة الساحل ككل، وعلى هذا الاساس فقد عملت فرنسا على الحيلولة دون فقدان سيطرتها على المنطقة ككل عبر التدخل العسكري المباشر في مالي تحت دريعة المساعدات العسكرية والاقتصادية لها، خاصة وأن مالي تملك من المؤهلات ما جعلها منطقة حيوية تثير اطماع فرنسا وغيرها، كالمعادن على غرار الذهب، النحاس، اليورانيوم، الحديد إضافة إلى الفوسفات وغيرها، كما تعتبر مالي ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا بعد غانا وجنوب إفريقيا.[22] إضافة إلى ذلك وبموجب ان مالي أحد مستعمرات فرنسا فهي منطقة نفوذ تقليدية لها تخول لها التدخل حفاظا على المصالح الاستراتيجية لفرنسا في إفريقيا، ويضاف إلى ذلك العلاقات التاريخية للنخب الحاكمة في مالي مع فرنسا وما لها من مصالح اقتصادية واسعة وعميقة معها [23]**فيمكننا ذكر بعض الاهداف الخفية للتدخل الفرنسي في مالي والتي جاءت تحت ذرائع عدة في معظمها اخدت الشكل السياسي اكثر بعيدة كل البعد عما تروج له فرنسا تفسر مجتمعة هذا الانغماس في الشأن المالي منها :**

– وقف الجماعات الارهابية مع العمل على دعم الحكومة المالية لاستعادة شمال مالي بطلب واستنجاد من الحكومة المالية لحمايتها .

– التمكين من نشر بعثة الدعم الدولية بقيادة افريقية في مالي.

– منع أي مزيد من زعزعة الاستقرار في منطقة جنوب الصحراء الكبرى لدواعي استراتيجية لدى الدولة الفرنسية ودول منطقة الساحل لحماية ثروات المنطقة ورغبتها في الاستفادة من هاته الثروات الهائلة كالدهب والماس وعنصر استراتيجي وهو النفط ولهذا الامر حرصت فرنسا كل الحرص على توجدها في المنطقة حفاظا على مصالحها الاستراتيجية الحيوية كما تصنفها دومينيك بيرن "حرب من اجل السيطرة على ماتحت الارض في الساحل "فتنظر فرنسا ليها على انها متنفس ثاني لها وكمنطقة نفود جيوسياسي. فالتدخل الفرنسي كما يقول "ألكسندر منرايف" هو اعادة استعمار القارة الافريقية الذي يلتقط الزخم الان[24].

– وجود تقاطعات استراتيجية وجيواقتصادية لفرنسا مع الساحل الغربي فهي تهدف دائما الى تحويل الفرانكفونية من مجرد تجمع ثقافي الى حركة سياسية بإنشاء تجمع سياسي فرنكفوني له صدى في الساحة الدولية مناهض للتيار الانغلوساكسوني الامريكي[25].

– على حد قول "كلاوزوفيتش" الحرب ليس سوى استمرار للسياسة بوسائل اخرى.

وعموما يمكن أن نلخص التدخل العسكري الفرنسي في مالي من خلال ثلاث مراحل مختلفة بداية من جانفي 2013، وحتى انسحابها جزئيا على النحو التالي:

1. **المرحلة الأولى:** تمت على أربع اسابيع حيث قال الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" عند زيارته إلى دولة مالي في سنة 2013 "المعركة لم تنته بعد وستبقى فرنسا معكم إن استغرق الأمر ذلك."[26]

2. **المرحلة الثانية:** أحرزت القوات الفرنسية نجاحا باهرا في تحرير المدن الرئيسية في الشمال.

3. **المرحلة الثالثة:** تمثلت حول تأمين العاصمة باماكو وتعزيزها بقوات فرنسية إضافية لغرض توفير الحماية الكافية للمواطنين الفرنسيين، والعمل على توطيد الاستقرار في شمال البلاد.[27]

هذا إلى جانب المساعدة الاقتصادية التي قدمتها فرنسا لمالي بهدف تقوية الجبهة السياسية وتكوين شيه تحالف مع القوى السياسية في مالي لشرعنه التدخل العسكري وضمان استمراره ووجود فرنسا في المنطقة لأطول مدة ممكنة قصد منع تفاقم الاوضاع الامنية ومن تم تأثيرها على المصالح الحيوية لفرنسا.[28]

كما تدخلت فرنسا عبر مجلس الأمن الذي اتخذ مجموعة تدابير لمعالجة الازمة حفاظا على السلم والأمن في منطقة الساحل ومالي على وجه الخصوص، ففي هذا السياق وعند طلب الرئيس المالي المساعدة وافقت فرنسا وطلبت من مجلس الأمن التسريع في تنفيذ القرار 20/85 بشأن التدخل العسكري عبر الترويج للترابط الأمني الدولي وعدم تجزئته خصوصا وأن المسائل الامنية العالمية على درجة عالية من الترابط وأنها على صلة وثيقة بمجموعة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.[29]

كما عملت فرنسا ايضا على ارسال قواتها وفق آلية للأمن الجماعي والتي أطلق عليها آلية منع إدارة الصراع وحله حفاظا على وحدة التراب المالي[30]، التي تعتمد على إحباط الأزمات من خلال نظام اندار المبكر "Eco Watch".[31] واعتمادها ايضا استراتيجية التعاطي مع الأزمة وحشد الدعم الاقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي .[32]

ولم يتوقف التدخل الفرنسي عند هذا المستوى بل تواصل عبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا التي شكلت لجنة الوساطة الدائمة المكلفة بمسؤولية حل النزاع سلميا[33]، بعضوية فرنسية ما مكنها الى جانب التدخل العسكري الفرنسي تشكيل حكومة انتقالية في مالي .[34]

كما تجدر الإشارة إلى أنه بموجب القرار الدولي 85/ 20 القاضي بمحاربة القوات الجهادية في شمال مالي وتشكيل قوة دولية لمحاربة الجماعات الإسلامية الجهادية في شمال مالي كان بمبادرة واليات وقيادة فرنسية، ما جعل هذا القرار مجرد شرعنه دولية للتدخل العسكري الفرنسي المباشر .[35] بفضل قدراتها الدبلوماسية ان تجعل من قضية مالي على طاولة مجلس الامن الدولي لكسب الشرعية في التدخل كما روجت فرنسا والامم

المتحدة والجهات الفاعلة الدولية الاخرى لحل النزاع شمال مالي بعد اثبات فرضية ان المتمردين لديهم اجندة سياسية متشابكة[36]، وان القيمة الاستراتيجية للمنطقة امنيا وعسكريا بالنسبة لفرنسا ترتبط مع اغلبية مستعمراتها السابقة باتفاقيات امنية ودفاعية لها انتشار عسكري ملحوظ في المنطقة لعبت فرنسا دورا اساسيا وحافظت على بصمة عسكرية ثقيلة المحتوى واشكال العمل الدولي في مجلس الامن التابع للأمم المتحدة .

مثلا فيما يخص بملف مكافحة الارهاب تناط به عملية برخان الفرنسية وفي هذا الشأن قامت بتوقيع اتفاقية مع مالي 2016 لتجسيد التعاون في المجالات الامنية والعسكرية حول القضايا الامنية والبحث في المسائل اللوجستية مع القوات الاقليمية المتواجدة في المنطقة مهمتها القضاء على تهريب السلاح في منطقة الساحل مع قطع الطريق لتهريب المهاجرين غير الشرعيين باعتبار ان هاته الأعمال لها علاقة وظيفية مع الجماعات الارهابية[37].

في الاخير نشير الى عدم وجود تعارض دولي او اقليمي بشأن هذا التدخل فالنظر لغياب الحد الادنى من التفاهم بين الدول الكبرى بشأن التدخل في ازمات مختلفة من العالم كان من المتوقع ان يثير تدخل فرنسا في مالي نوعا من المعارضة او بالتردد من قبل اقطاب المجتمع الدولي وتشير مراجعة مواقف الدول الكبرى قد حظي هدا التدخل بدعم من المجتمع الدولي او الاقليمي بل ان روسيا قامت بتقديم دعم عسكري للتدخل الفرنسي في حين الولايات المتحدة الامريكية دعمت الحل العسكري الذي تطرحه مجموعة دول غرب افريقيا في الاقليم لطرد الجماعات المسلحة التي سيطرت على مالي منذ 2012،حيث ساندت امريكا القوات الفرنسية المتدخلة في المنطقة بالدعم اللوجيستي والمتمثل في طائرات النقل والتجسس، كما اعربت الولايات المتحدة الامريكية عن رغبة بلادها في تولي رئاسة البلاد وهذا لا يعني انها ليست موجودة فالوجود الامريكي ليس بالضرورة بارزا بل هي موجودة منذ فترة عن طريق شركاتها العاملة في مالي[38] .

الخاتمة

وفق ما تم الحديث عنه أعلاه، نجد أن التدخل الفرنسي في مالي كان مرتبطا بالمسائل التاريخية على أساس منطقة نفوذ تقليدية لفرنسا وارتباط النخب الحاكمة في مالي بالأيديولوجيا الروحية الفرنسية من جهة، كما كان مستندا على المحافظة على المصالح الاستراتيجية الحيوية لفرنسا في منطقة الساحل عامة ومالي خاصة من جهة أخرى، علما وأن بوادر تراجع الهيمنة الفرنسية في إفريقيا بدأت في التراجع وهو ما زاد من القلق الفرنسي والخوف من فقدان مناطق نفوذ على درجة عالية من الحيوية في إفريقيا، ما فسر فيما بعد تدخلها في مالي وربما في مناطق أخرى مستقبلا .

كما نجد في سياق هذه الدراسة التي تبين لنا الدور الذي لعبته فرنسا في الأزمة المالية أن نستخلص مجموعة من النتائج نصغها على النحو التالي:

_ أن الأزمة في مالي وليدة مجموعة من التحديات المترابطة فيما بينها والتي تعود إلى تهميش الطوارق في الشمال وظروف البيئة الدولية والإقليمية التي عمقت وزادت من حدة الازمة وتطورها.

– نلمس من خلال التدخل الفرنسي في مالي دليل كاف على التواجد العميق لفرنسا في إفريقيا رغم مشروعية التدخل بموافقة مجلس الأمن حسب القرار 85/20 إلا أنه تجسيدا للتغلغل والاستمرارية والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الإفريقية.

– من جانب آخر نستنتج أن الرهانات البيئية الأمنية والاقتصادية في إفريقيا مع هشاشة أنظمة الحكم مهدت الأرضية للتدخل الاجنبي، حيث غيرت فرنسا من سياستها وفق ما ينسجم وظروف البيئة الدولية أين تنتشر الصراعات الداخلية ومشاكل الحدود ما جعلها طرف فعال في النزاع بل حتى العمل على زيادة حدة النزاع ومفاقمته بما يخدم مصالحها واستمرارها في المنطقة.

وعليه وفي ظل هذا كلها نجد من الضروري تقديم مجموعة توصيات نجدها على درجة عالية من الاهمية لتدارك وقوع النزاعات في إفريقيا عامة وفي مالي خاصة:

– لا ينبغي التركيز على دولة الجنوب في مالي دون الشمال ولابد من اشراك جميع الفاعلين والسكان في النظام السياسي ومؤسسات الدولة لتجنب الإحساس بالتهميش من قبل الفئات الأخرى والعيش في أمان واستقرار دائم.

– لا بد من دمج مواطنيها في إطار هوية واحدة أساسها المواطنة تتجاوز حدود الولاءات الإثنية والقبلية ومحاولة حل مشاكلها الداخلية دون طلب التدخل.

– يجب على الدول الإفريقية ودول الساحل والصحراء التكتل في إطار إقليمي لمكافحة جميع التحديات الأمنية والتصدي لها وتطوير استراتيجيتها الدفاعية والأمنية لحماية حدودها ومعالجة القضايا المطروحة بكثرة في الدولة وتحقيق مطالب وخدمات شعوبها لضمان الاستقرار والأمن وحل النزاعات بالطرق السلمية دون تصعيد للأزمات ودون فتح المجال امام التدخلات الاجنبية.

الهوامش:

[1]سفيان طبوش، الشراكة الأرو متوسطية في ظل التحديات الأمنية الراهنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه تخصص دراسات أورو متوسطية، جامعة حسيبة بن بوعلي، قسم العلوم السياسية، الشلف، 2017، ص 29.

[2] Dario BatteStella, théories, des relation international, paris: presse de fondation international, 203, p432.

[3]بودن زكرياء، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الوطني الجزائري، واستراتيجيات مواجهتها 2010– 2014 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر– بسكرة، 2014، 2015، ص 76.

[4]بقدي فاطمة، المسألة الطوارقية: المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول، المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر، جامعة قالمة، قسم العلوم السياسية، 2013.

[5] David Francis, the regional impact of the armed conflict and French intervention in Mali, Norwegian peace building resource centre, Avril, 2013, p04.

[6] عصموني خليفة، التكامل بين المنظمات الاقليمية الفرعية الافريقية ودوره في تحقيق الوحدة الافريقية، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2014، 2015، ص 223.

[7] بودن زكرياء، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[8] ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية، التحديات والرهانات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة لخضر، باتنة، 2008، 2009، ص 54.

[9] Laudislas NZE Bekal, Grise de l'état et conflits identitaires , la contribution de la décentralisation à la reconstruction post conflit de l'état après le coup d'état de 2012 en institut de recherche et d'enseignement sur la paix, mali, février 2017, p 03.

[10] ستيفاني بيزارد، مايكل شوركين، تحقيق السلام في شمال مالي، الاتفاقيات السابقة والنزاعات المحلية وأفاق التسوية الدائمة، مؤسسة راند للنشر، 2015، ص 14.

[11] المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أزمة مالي والتدخل الخارجي، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي، سلسلة تقديم موقف قطر، فيفري 2013، ص 05.

[12]مصطفى صايج، الجزائر والأمن الإقليمي التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، 2014، ص 13.

[13]يوسف محمد صبحي السنيطي، دبلوم الدراسات السياسية بعنوان أزواد.. جدور الصراع، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ص 6.

[14] الحافظ النويني، أزمة الدولة بعد الاستعمار في إفريقيا، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 422، 2013، ص 60.

[15]Kahilaissala Keita, les capacités d'absorption des états africains, un problème structurel sans solution institut de recherche d'enseignement sur la paix, novembre 2017 ; p03.

[16] بوزداية جمال، الساحل البعد الاستراتيجي للحرب في مالي وتداعياتها على بلدان المغرب العربي، مجلة المفكر، العدد09، 2013، ص 540.

[17] الحافظ النويني، مرجع سبق ذكره، ص 68.

[18] يوسف محمد الصواني "التحديات الأمنية للربيع العربي من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 416، 2013، ص 25.

[19] Mathieu Pellerin, le sahel et la contagion libyenne, politique étrangère, n°4, 2012, p83.

[20] زروال سهام، عمران كربوسة، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، الجزائر، جامعة قالمة، قسم العلوم السياسية، 2013.

[21] David J.Francis,op cit ,p 04.

[22] ماندي إبراهيم كاتي: "التدخل العسكري في مالي، آفاق إفريقية، المجلد 11، العدد 38، القاهرة، 2013، ص113-114.

[23)(Col .Abiodum Joseph oluwadare, the African union and the conflict in Mali Extra-Regional influence and the limitations of a regional actor, national open university of Nigeria, resources 106-120 pdf,2021/01/21, p 115.

[24] غضبان مبروك التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته، دفاتر السياسة والقانون، العدد الحادي عشر جوان 2014، ص 63.

[25] قشي عاشور، التنافس الفرنسي الامريكي: دراسة في منطلقات الاهتمام وأليات التغلغل المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، المجلد، العدد 45-46 ربيع 2016 ،ص 82.

[26] Bernard Adema, mali de l'intervention militaire française a la reconstruction de l'État, les rapports du grip Bruxelles, 3/2013, p116.

[27] ماندي إبراهيم كاتي، التدخل العسكري في مالي، آفاق إفريقية، المجلد1، العدد 38، القاهرة، 2013، ص 111، 112.

[28]Niklas l.p. swanstrom, nikaels. Weissmann, conflict, conflict prevention conflict management and beyond, a conceptual exploration, central Asia, Caucasus institute silk road, studies program Washington 2003, p19.

[29)(Moolak kattu Stephen john, the concept and practice of conflict prevention a critical reappraisal international studies 42, 1(2005) London, p10.

[30]أنس أبو صخر، دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في حل وتسوية النزاعات في إقليمها، مجلة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، المجلد 12، ال عدد01، جامعة دمشق، سوريا، ص 13.

[31]Dina bekoe and aidamengistu, operationalizing the ecowas mechanism for conflict prevention management, resolution peacekeeping and security, international peace academy, Senegal august 2012, P 12.

[32] Goita, modibo, French intervention, adan African solution for African problems? Institution espaniol de sterdiosestrategioos, Madrid 2014, PP 3-6.[0]

[33]Barrister okeke, richardokchukuu, united nation Eco was intervention in Mali, guinea Bissau, geo economic and strategic analysis, global journal of human social science economic, volume 14 issue 3 version 1 year 2014, p 05.

[34]Copenhagen 2013, war and peace in Mali, Danish institute for international studies DIIS, international development studies, p 14.

[35] عمر محمود وعرفة موسى، محددات دور مجلس الأمن الإفريقي في التعامل مع الأزمة الإرهابية في مالي، ص 218.

[36] Denis M Tull,constesting France ;Rumors intervention the politics of truth in mali ,published critique international 90,n°10,2011,p151-171,p157 .

[37] سمية صحراوي، دراسة التدخل الفرنسي في مالي بعد 2012، عملية برخان العسكرية نموذجا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 08، العدد 02،2011، ص 462-462، ص 472.

[38] علي مدوني، التدخل العسكري الفرنسي في مالي الاسباب والانعكاسات، مجلة الحقوق والحريات، المجلد 08، العدد 03،2020، ص 127-143، ص 138